

سبع سمان

د. عبدالعزیز بن محمد المنصور

عرفت الدكتور محمد بن أحمد الرشيد منذ أن كان أستاذاً في كلية التربية في جامعة الملك سعود عندما زار جامعة (انديانا) في بلومنجتون بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث كنت أدرس في منتصف سبعينيات القرن العشرين، وقد كان الدكتور محمد ضمن وفد من جامعة الملك سعود يزور عدداً من الجامعات الأمريكية تحضيراً لبناء الحرم الجامعي في الدرعية.

وعندما أصبح الدكتور محمد عميداً لكلية التربية وصرت عميداً للكلية المتوسطة لإعداد المعلمين بالرياض كان الدكتور محمد من طلائع الذين عنوا بتطوير النظام التدريسي في الجامعة، ومن رواد تبني نظام الساعات، وقد تبنيها في الكليات المتوسطة لإعداد المعلمين في وزارة المعارف نظام الساعات نفسه، وكانت تضمنا اجتماعات تطوير هذا النظام، واستمرت المعرفة الشخصية مع الدكتور محمد طوال عمله مديراً عاماً لمكتب التربية العربي لدول الخليج، وبعد أن عاد للتدريس في جامعة الملك سعود كنت قد عدت بالدكتوراه، وصرت مشرفاً على التعليم الثانوي المطور في وزارة المعارف، طلب مني مرة أن أحضر في أحد لقاءاته التي كان يعقدها لطلاب الدراسات العليا في كلية التربية ففعلت، وكان إسهامي هو الإجابة عن تساؤلات الدارسين عن نظام التعليم الثانوي المطور.

عندما عين الدكتور محمد وزيراً للمعارف كنت في أمريكا، ولم أتصل به إلا بعد خمسة أشهر من التعيين، وبعد لقائي الأول به وحضوري لاجتماع عام حضره لفييف من التربويين بعد ظهر يوم من أيام شهر شعبان ١٤١٦ هـ كانت لي مداخلة فيها نوع من

أمين عام اللجنة العليا لسياسة التعليم سابقاً.

الجرأة من منطلق عشمي فيه، وكان من بجانبني يعاتبني على ذلك، إلا أنه بعد الاجتماع دعاني أبو أحمد لمرافقته لمكتبه، ثم عرض عليّ أن أكون عضواً في الفريق الاستشاري الذي كان قد شكله ممن يظن فيهم الخبرة والمعرفة والإخلاص، وكانت تُعرض على الفريق الأمور المفصلية في الوزارة، وكانت للمجلس آراء في كل الموضوعات لم تكن دائماً تتفق مع رؤى مسؤولي الوزارة، إذ كان معظم أفراد الفريق وخصوصاً المؤثرين منهم من خارج الوزارة مما وضع على عاتقي شرح مواقف أجهزة الوزارة لأعضاء الفريق وتقريب وجهات النظر بين الطرفين.

وبعد أن أصبح أبو أحمد على ألفة تامة بكل شؤون الوزارة كان الفريق الاستشاري قد أدى مهمته، وانتهى عمله وأظن ذلك في حقبة الوزارة الثانية.

من التقاليد الحميدة التي سنّها الدكتور محمد خلال عمله في وزارة المعارف التي أصبحت تسمى (التربية والتعليم) في عهده، اجتماع يوم الأربعاء الذي كان على نوعين: أسبوعي يقتصر على الوكلاء وبعض مديري العموم، يحضره مديرو الإدارات، وكانت هذه الاجتماعات مناسبة لا تقدر بثمن لتبادل الأفكار، والخروج بفهم موحد لمعظم قرارات الوزارة، بحيث إن من يحضر الاجتماع يصبح على دراية بعمل الأجهزة الأخرى للوزارة، ولديه فرصة لإبداء رأيه الشخصي، أو رأي إدارته في ذلك، وكان الاجتماع يبدأ في الساعة الثامنة صباح يوم الأربعاء، وكنت شخصياً أرى أن هذا الاختيار لليوم وللساعة هو إشارة مهذبة من معاليه إلى مسؤولي الوزارة بالبدء مبكراً، واستمرار العمل حتى يوم الأربعاء الذي قد يفكر البعض في التخلص منه مراراً تحت مبررات عدة.. لذلك كنا نسمع من بعض من يحضرون عبارات تتم عن التبرم من حضور هذا الاجتماع، وأن بقاءهم في مكاتبهم يوقعون الأوراق الرسمية أكثر فائدة من الاجتماع.. أما الأغلبية فأظنهم كانوا يستفيدون من هذه الاجتماعات في التواصل وتكوين ثقافة موحدة للوزارة وكانت فرصة لأبي أحمد ليتأكد من الجميع إلى آخر الأسبوع (تفقد)!!

في بدايات عملي في الفريق الاستشاري كنت لا أزال أستاذاً مساعداً في كلية المعلمين بالرياض نما لعلم الوزير أنني أعمل على تعديل نظام التسجيل والقبول في

الكلية، وأنني قد أبلت فيه بلاءً حسناً.. وكان الوزير قد تعاقد مع مكتب استشاري لبدء تطبيق الحاسوب في أعمال الوزارة، لرسم خطة إستراتيجية لاستكمالها، والبحث جار عن من يقود هذا المجهود، فعرض عليّ العمل كمدير للحاسب في الوزارة فاعتذرت فأصر حتى أصبح الاعتذار قلة ذوق، أمام إصراره، فصدر قرار بتعييني مديراً عاماً للحاسب ابتداءً من شهر شوال ١٤١٦هـ، وخلال تلك المدة وجدت دعماً غير محدود من الوزير، مما مكّن المركز من قطع شوط جيد في سبيل حوسبة الوزارة.. وقد أرفقت تقريراً ختامياً عن تلك المدة أسمىته (سبع سمان).

خلال عملي في الحاسب كانت هناك تحديات تمثلت في:

١. ضخامة المهمة.
٢. قلة الوظائف المخصصة للمركز التي يمكن التعيين أو التعاقد عليها.
٣. استقلال بعض الجهات في الوزارة بمراكز وقواعد بيانات خاصة بها خارج سيطرة مركز الحاسب.

أما بخصوص ضخامة المهمة فقد كانت الوزارة في ذلك الحين، (وإن كانت مختصة بالبنين فقط) تضم مئات الألوف من المعلمين، والموظفين، الآخرين، وقد رأينا في المركز أن التطوير الحقيقي لأنظمة الوزارة يمر من نظام مركزي للموظفين يحتوي على قاعدة بيانات موحدة، وإجراءات محددة، تمر من خلالها كل قرارات الوزارة في تعيين، ونقل، وإجازات، وإنهاء خدمة، وابتعاث، وتقاعد الموظفين جميعاً بمن فيهم المعلمين.. فكان حجم المعلومات هائلاً، حيث إن بعض الموظفين لديه سجل وظيفي يمتد لأكثر من أربعين سنة، وكلها معلومات لا بد من استيعابها في النظام قبل أن يصبح مفيداً.. وقد صادفت المركز صعوبات تمثلت في عدم قناعة بعض المسؤولين في بعض الأقسام بجدوى استعمال الحاسب، أو الخوف من كشف كم هائل من الأخطاء المتراكمة على مدى زمني طويل؛ ومن ثم حصل تلكؤ في التعاون مع مركز الحاسب، بل أحياناً تخريب جهوده مما أثر سلباً في مسيرة الحوسبة.. في المقابل كان هناك استعجال للنتائج من

قبل بعض كبار المسؤولين؛ فقد قال أحدهم لي في أحد الاجتماعات: متي نستطيع أن نضغط على زر واحد فنعرف كل شيء عن كل شيء؟ فقلت لسعادته: إن علينا أن نضغط ملايين الأزرار قبل أن نستطيع ضغط زر، وللأسف تقاعد قبل أن يضغط زر.

كنت في الاجتماعات أقول للمسؤولين في سبيل إيضاح الموقف، وكذلك لتلطيئه: إن أمامنا إستراتيجيتين: إستراتيجية (الرشاد)، وإستراتيجية (البطاطس)، فإستراتيجية الرشاد تتمثل بعمل قليل ينتج نتائج باهرة، وهذه استطعنا تطبيقها في المهمات التي ليس لها بعد تاريخي، مثل النظام المالي الذي عمل بشكل جيد منذ العام الأول؛ لأنه يفتح صفحة جديدة في كل عام مالي.. كذلك عملت ولو بتأخر نسبي في نظام الاتصالات الإدارية الذي لمست نتائج في جميع أطراف جهاز الوزارة، ولولا عدم وجود التواصل المعلوماتي بين مناطق المملكة في ذلك الحين لتمّ دمج الوزارة وإدارات التعليم في وحدة إدارية واحدة.

أما إستراتيجية البطاطس ففيها يستمر تكوين الثمرة تحت الأرض لمدة طويلة قبل الحصول على الحصاد المرغوب، وكانت هذه هي إستراتيجية المركز مع النظام المركزي Flagship لجميع الأنظمة وهو نظام الموظفين. هذا النظام ظهرت له نتائج سريعة نسبياً في جهاز الوزارة، مثل: تسجيل الموظفين، وتأدية مستحققاتهم، وإجازاتهم، وما إلى ذلك إلا أن عائق الربط المعلوماتي مع إدارات التعليم لم يمكن من الاستفادة القصوى من النظام. كذلك وجود معلومات أرشيفية لم يستكمل إدخالها.

وكان من العوائق عدم وجود الموظفين والوظائف لتشغيل عمل بهذا الحجم وهذه الأهمية. فلم أكن من المؤمنين بالتكليف الخارجي Outsourcing، بل كنت أوّمن بثقافة موحدة ونظرة متكاملة تنطلق من نقطة واحدة وبروح واحدة، فاللامركزية قد تكون مرغوبة في اتخاذ القرار لكن المعلومات المحفزة لهذا القرار والنتيجة عنه لا بد أن تكون مركزية جداً؛ فكان لا بد من دعم المركز بالموظفين المؤهلين لهذا العمل. الأمر الذي حال دونه شح الوظائف الذي كان عائقاً لم تستطع الوزارة تخطيه، كما تخطت عائق الاعتمادات المالية بالتحويل من بند إلى بند أو توريد شيء باسم شيء آخر.

ومن هنا يأتي الحديث عن العائق الثالث. فبعض جهات الوزارة وبعض إدارات التعليم ممن لديها مرونة في توجيه المعلمين لأعمال غير تدريسية استغلت فورة الحماس والمهارة في بعض أساليب البرمجة البسيطة لدى بعض المعلمين، فكانت منهم مراكز خاصة بها، وكنت أسميها (مساجد الضرار)، ومن أشهرها مركز شؤون المعلمين الذي جند أعداداً ضخمة من المعلمين، وأنشأ قاعدة معلومات مستقلة عن قاعدة شؤون الموظفين دون أي تنسيق بين القاعدتين؛ مما أربك العمل وجعله مستحيلاً، وكان من الصعب إقناع شؤون المعلمين بالتخلي عن (إنجازاتهم) لصالح نظام مركزي محترف. كذلك برنامج (معارف) له معنا قصة تستحق أن تكتب.. لكن لا داعي لروايتها الآن!!

بعد فقد مركز الحاسب الدعم أمام مساجد الضرار طلبت من أبي أحمد إعفائي من المهمة وجعلي مستشاراً في مكتبه فوافق مسروراً، إذ إنني تحولت في مخيلتهم إلى (إسفين) يشق وحدة رأي الوزارة.

كنت أظن أن عمل مستشار في مكتب الوزير هو كناية عن الوضع على الرف كقطعة غيار قديمة، خدمت وقتاً لكن لم تعد لها حاجة آنية.. لكن مع الدكتور محمد الرشيد ومعني لم يكن الأمر كذلك، فقد كانت مدة العامين التي قضيتها مستشاراً في مكتبه حافلة بالنشاط والعمل، فلم أستبعد من الاجتماع الأسبوعي الأربعاوي، وكنت استدعى لحضور الكثير من الاجتماعات المهمة في مكتب الوزير.. كما أصبحت عضواً في مجلس التطوير التربوي، الذي شكل برئاسة نائب الوزير لتعليم البنات بعد الدمج.. أما عملي المكتبي فقد كان منوعاً جداً، ويتوقف على ما كان يحيله معالي الوزير إليّ للدراسة وإبداء الرأي، أو لإعداد ردود، أو للترجمة، أو للتلخيص.. والآن حين أراجع الملفات على حاسوبي أجد أكثر من مائة خطاب وتقرير وتلخيص وردت في موضوعات تراوحت بين الإجرائية، والتربية الأساسية، والاجتماعية، والوطنية، والسياسية.. فالشكر لله ثم لأبي أحمد الذي استخرج مني كل ذلك الإنجاز.

في بداية عملي المتفرغ مع أبي أحمد بينت له أن عمري لا يسمح بالمجازفة؛ فأنا جاوزت الخمسين ولم أتعُد درجة أستاذ مساعد نتيجة تنقلي بين مسؤوليات جهاز الوزارة المختلفة، مشرفاً على التخطيط والميزانية، ثم مشرفاً على تعميم فكرة التعليم الثانوي المطور، وأنا الآن أمام طريقتين: إما التركيز على العمل الأكاديمي والسعي للترقيع عن طريق العمل التدريسي والبحثي، أو صرف النظر نهائياً عن ذلك والاتجاه للمراتب الإدارية.. عندها قال لي: إنني أضمن لك المرتبة الرابعة عشرة، ووعد بالسعي من دون ضمان للحصول على الخامسة عشرة، فكأنه كان يقرأ المستقبل، فقد وُفِّي بتعييني على وظيفة مستشار تعليمي على المرتبة الرابعة عشرة، وقبل أن ينتهي عمله في الوزارة كان قد رشحتني مرة أو مرتين لنيل المرتبة الخامسة عشرة، الأمر الذي لم يتم إلا في عهد خلفه، إلا أنه لولا الله ثم ترشيحه لي في المرات السابقة لما تم ذلك.

في رمضان ١٤٢٥هـ فُجعت الوزارة، وفُجعت أنا على وجه الخصوص بوفاة أحد كبار المسؤولين في الوزارة وأحد أصدق المسؤولين ولأء وأجودهم رأياً وهو صديقي وصديق الجميع الدكتور إبراهيم بن عبد الرحمن الدريس رحمه الله، وقد قام أبو أحمد بواجب العزاء، ووقف مع أسرته طوال أيام العزاء، ثم في أول اجتماع للوزارة بعد إجازة العيد كان هناك اجتماع (تأيين) إن كان هذا المصطلح جائزاً في الإسلام، وحضر بعض أفراد أسرة المرحوم ليسمعوا ما يقوله زملاؤه عنه من ثناء عليه، ودعاء له، وذلك من حناجر مخنوقة بالبكاء.. وقد جُمعت هذه المقالات في كتيب وزع على المسؤولين لاحقاً.. كما أطلق الوزير اسم (الدكتور إبراهيم الدريس) على قاعة الاحتفالات الرئيسية في مبنى الوزارة، رحم الله الفقيد، وجزى الله أبا أحمد خير الجزاء على نبه ووفائه.

العمل مع أبي أحمد ليس عملاً نمطياً تسلسلياً، بل هو عمل متشعب متواز، فبينما يكون الشخص موكلاً إليه عمل رسمي فإن ذلك لا يعني انتفاء الاستفادة منه في نواح ومشاريع أخرى يعلم الوزير أن له فيها خبرة ودراية.. ومثال ذلك ما حصل في لائحة (تقويم الطالب) في عام ١٣٩٦هـ، وفي عز الطفرة الاقتصادية الأولى خلال توطد

شعور لدى الناس، ومنهم المسؤولون العائدون حديثاً من الدراسة في الخارج، هذا الشعور القوي بشيء من (الفيلانثروبي)^(١).. وهو التسهيل على الناس مراعاتهم، بل أحياناً مدهنتهم، كان شبح الامتحانات النهائية وقراراته الجازمة في رسم مستقبل الطالب يلقي بظلال من الخوف، والرعب على الطلاب الذين بدأ يدب فيهم وهن الجدة الاقتصادية، فانجرف التربويون في هذا المزلق، وقدموا لائحة للاختبارات عكست هذا التوجه، وكان أبرز معالمها قسمة العام الدراسي إلى فصلين شبه مستقلين، تُعطي لكل فصل ٥٠٪ من درجة المادة الكلية المكونة من ١٠٠، ومن هذه الخمسين جعل بيد المعلم ١٥ درجة، يتصرف فيها كيف يشاء، وخصصت ٣٥ درجة للاختبار النهائي لكل فصل، وذكر في قرار اعتمادها أن تتم مراجعتها بعد عشر سنوات، هذه اللائحة أبدلت اسم (امتحان) باسم (اختبار)، ولم تصدر تعليمات مركزية تبين كيف توزع الخمس عشرة درجة التي تسمى أعمال فصل، حتى إن أحد مديري المدارس الثانوية كان هو الذي يمنح الطلاب هذه الدرجات.

أما في إدارات التعليم الكبيرة فقد وضع تشريع محلي في كل إدارة تعليم، وقسمت فيه هذه الدرجة إلى مشاركة، وواجبات، ومواظبة، وسلوك، وكانت الدرجة عبارة عن متوسط ثلاث مراحل في الفصل الواحد؛ أي أن على المعلم أن يسجل لكل طالب ما يتراوح بين ٩ و ١٢ درجة خلال فصل، ثم يحسب متوسط كل فئة، ويجمع الفئات، ويحصل على درجة أعمال الفصل.. فلك أن تتصور معلماً في صف فيه أربعون طالباً كم من الوقت يحتاج لتسجيل هذه الدرجات فمتى يعلم؟ عند إتمام اللائحة عشر السنوات المحددة للمراجعة شكلت في عام ١٤٠٦ هـ لجنة برئاسة وكيل الوزارة آنذاك الدكتور سعود الجماز وعضوية عدد من المسؤولين والخبراء من بينهم المرحوم الدكتور حمد بن إبراهيم السلوم الذي كان يشغل آنذاك وكيل الوزارة المساعد لشؤون الطلاب، وقد حضرت شطراً من هذه الاجتماعات.. كانت الفكرة المركزية في تلك الاجتماعات ضعف الطلاب في المهارات الأساسية (القراءة والكتابة) و(الحساب)، وأن المعلم يكمل المنهج المرسوم والمتابع

(١) وهي كلمة بالإنجليزية تعني: حب الخير للناس.

من قبل الوزارة دون التأكد من أن الطلاب حققوا النواتج التعليمية المقصودة، وذلك بحجة أنه مقيد بمنهج مجدول، وأن المشرفين يسألونه عن إتمام إلقاء الدروس، ولا يحاسبونه على استيعاب الطلاب.. فكان موقف المجتمعين وعلى رأسهم الدكتور سعود الجماز أن الصفوف الثلاثة الأولى ينبغي أن تعد مرحلة واحدة، مهمتها أن يتقن الطلاب المهارات الأساسية، ثم بعد ذلك ينتقلون للصف الرابع. أخذت مسودات تعديلات اللائحة تراوح بين جهاز الوزارة وإدارات التعليم وبين هذه اللجنة وتلك، وكان كل تعيين يحدث في قيادات الوزارة يترك بصمته على توجه اللائحة، وعندما تعين معالي الدكتور محمد الرشيد وزيراً للمعارف وجد هذا الإرث الكبير من الملفات والأفكار التي تراوح مكانها دون اتخاذ إجراء حاسم بشأنها..

بيدولي أنه وجه بجولة أخيرة لهذه اللائحة بين لجان الوزارة، وردود إدارات التعليم، وبعد عامين من المساجلات رأى معاليه أن الأمر قد نضج ولا بد من حسمه، فشكل لجنة من عدد من خبراء القياس العاملين في الوزارة أو المتعاونين معها بقيادة الدكتور إبراهيم بن مبارك الدوسري، وطلب منهم أن يعتصموا في مكان خارج الرياض، ويدرسوا جميع الملفات والأفكار، ولا يأتوا إليه إلا بلائحة متكاملة جاهزة لأخذ الموافقة من اللجنة العليا لسياسة التعليم.. كان من اللجنة الدكتور صالح الدوسري مدير عام التعليم في الدمام، الذي يسر إقامة الفريق في فندق المريديان، وكنت منهم كما كان منهم الدكتور علي بن عبد الخالق القرني والدكتور عبد الخالق خلف والدكتور عبد الله الدوغان من جامعة الملك سعود، ثم انتقل إلى جامعة الملك فيصل، وأرجو ألا أكون أسقطت اسم أحد بعد طول المدة.. اجتمع الفريق ودرس كل الأمور، وبدأ بوضع هيكل اللائحة على شكل مواد، وكانت تكتب هذه المواد أولاً فأولاً في حاسوب نقال مع الدكتور إبراهيم الدوسري.. كان من سمات هذه اللائحة ما سمي بالتقويم المستمر للصفوف الثلاثة الأولى، والمادة السابعة التي تتيح الترفيع مع انخفاض درجة الطالب في مادة أو مادتين عن النهاية الصغرى، كما قدمت فكرة الدرجة التي في يد المعلم من غير الاختبار، فصارت خمس درجات فقط، ووضع اختبار نصفى لكل فصل، عليه خمس

عشرة درجة، وترك للاختبار النهائي ثلاثون درجة.. كما أزيل شرط الدرجة الحدية للاختبار النهائي الذي كان يتمثل بـ ٢٥٪ من الدرجة، وكما قدم مفهوم الانتساب (أو بالأصح أعيد تقديمه)، وبعد اكتمال صياغة اللائحة تمت طباعة نسخة ورقية منها، وأرقيت بقرص مرن (كان شائعاً وقت ذلك)، وما هي إلا مدة قصيرة نسبياً حتى صدرت الموافقة على (لائحة تقويم الطالب) عام ١٤١٩هـ.

وبعد إقرار اللائحة كان لابد من إرسال فرق للميدان لشرح مستجداتها، وكيفية تفسيرها وخصوصاً مفهوم التقويم المستمر، الذي أزاح عبء إثبات الإلتقان من كاهل الطالب إلى كاهل المعلم، وكنت وزميلي الأستاذ فهد المهيزع مدير عام الاختبارات وقت كتابة هذه السطور نمثل إحدى الفرق المكلفة بشرح مستجدات اللائحة للمعلمين والمشرفين في عدد من إدارات التعليم في منطقة الرياض والتقصيم.

لقد ذكر كما أعتقد في قرار اعتماد اللائحة النظر في تمديد العمل بفكرة التقويم المستمر لبقية صفوف المرحلة الابتدائية بعد ثبوت نجاحها في المرحلة الأولية، وقد تم التوسع دون التأكد من النجاح وذلك في نسخة جديدة من اللائحة تضمنت الكثير من الأفكار التي في لائحة ١٤١٩هـ.

سبق أن أشرت إلى أنني عملت مشرفاً على تعميم مشروع التعليم الثانوي المطور من ١٤٠٥هـ إلى ١٤١١هـ، وقد جرى التوقف عن تبني هذا النظام ضمن موجة اجتماعية كاسحة ضد نظام الساعات، وخصوصاً في الجامعات، لكن التعليم الثانوي كان الأضعف فكان سقوطه هو الأول.

وكان من المآخذ التي أخذت على التعليم الثانوي المطور وجود فراغات في جدول الطالب، وقد درسنا هذه المشكلة في اللجنة المشرفة على سير النظام، ووجدنا أن الحل يمكن أن يكون في جعل معظم إن لم يكن كل المقررات من ذوات الخمس ساعات، وبذلك يسهل عمل جدول الطالب دون الفراغات التي كانت إجبارية عندما كانت معظم القرارات من ذوات الساعتين.. وكتبنا آخر تقرير لنا بتصور عن عمل ذلك وذكر لفوائده

من الناحية التنظيمية الممثلة بالقضاء على الفراغات أو تقليلها، ومن الناحية التربوية بتكثيف التدريس في كل المقررات، وتقليل أحقاب الاختبار، وفي ذلك مصلحة تربوية ظاهرة، كما ذكرنا أن تقليل عدد المقررات يقلل من تكاليف طباعة الكتب وتوزيعها، لكن السيف سبق العذل وتم إيقاف العمل بذلك النظام التربوي المرن القابل للمعالجة والإصلاح، واستمر يحز في نفسي ما أراه من الهدر في أعمار الطلاب نتيجة الربط الأفقي للمواد الدراسية، مما يحتم على الطالب إعادة عام دراسي كامل لمجرد أنه لم يجتاز مادة واحدة أو اثنتين، وبعد عودتي من التفرغ العلمي في الولايات المتحدة، وإعادة الاطلاع على تنظيم المدارس الثانوية هناك تبين لي أنهم ينظمون موادهم الدراسية، بحيث تدرس كل مادة يومية، أي أنها في عرف نظام الساعات ٥ ساعات، كما أن معظم المواد تربط على شكل سنوات (أي فصلين) من كل مادة، فيتكلمون عن سنة من الكيمياء أو سنة من الجبر وهكذا، كما أنهم يتعاقدون مع المعلمين على أساس سنوي (بالأصح بعدة أشهر)، فخطرت لي فكرة تنظيم مواد التعليم الثانوي على شكل وحدات سنوية، بحيث تتكون كل مادة من عشر وحدات، وتدرس كل يوم، ومن ثم لا يكون لدى الطالب في أي عام دراسي أكثر من سبع مواد مما يقلل عدد مدد الاختبارات التي تقطع من زمن التدريس، وكنت مستسلماً لحتمية النظام السنوي فرتبت كل الأفكار على ذلك الأساس ووافقت أنظمة الاختبارات لتتماشى مع ما كان سائداً في ذلك الوقت في التعليم الثانوي العادي، وأسميته (نظام الوحدات للتعليم الثانوي) وقدمته للوزير وكان في السيارة وفي طريقه لاجتماع فيبدو أنه أحاله إلى جهة قتلتته..

لكن بعد مدة جمعتني بأبي أحمد رحلة إلى منطقة جازان.. وبعد العودة في طائرة السلاح التي كانت مقاعدها في تلك الرحلة عبارة عن جلسة شعبية وكنت أشترك مع أبي أحمد في متكأ واحد فجرى بيننا حديث، وذكرت له تلك الفكرة فطلب الاطلاع عليها ثانية وكنت لحسن الحظ أحمل نسخة من المشروع، فقدمته له وقرأه وأعجب به إعجاباً عاماً، وحدث أن عقد اجتماعاً كبيراً في قصر طويق في حي السفارات خصص لدراسة التعليم الثانوي، فقدمت ذلك المشروع في ذلك الاجتماع من ضمن عدة أفكار قدمت

ذلك اليوم، استمر الاجتماع ١٢ ساعة متواصلة تخللتها مدة غداء، وثلاث صلوات، وانتهت دون توصيات لسبب لا أفهمه، لكن تقرر بعد ذلك تشكيل لجنة في التطوير التربوي من ممثلين من القطاع الخاص ومن منسوبي الوزارة ومنسوبي الجامعة.

وجرت مناقشة للمشروع مع مشاريع أخرى مع توصيات بالتجريب لكن لم يتبلور من ذلك شيء عندما بدأ الأستاذ سعد الحصين فكرة الثانوية الشاملة التي تطورت إلى التعليم الثانوي المطور كان يسميها مدرسة ما بعد الحلم.. وقد نشأ بعدها بوقت قصير مدرسة ما قبل الحلم تشمل المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وقد افتتحها في مدرسة ابتدائية قرب منزله في حي الملز كانت تسمى مدرسة الفهد فلم يغير اسمها، لكنه غير نظامها التعليمي لتصبح مدرسة يتقدم فيها الطالب في مادة حسب إنجازها فيها وغير مرتبطة بالمواد الأخرى، فأصبح الطلاب يتقدمون حسب قدراتهم، فبعضهم اختصر مدة الدراسة وبعضهم أطالها، ولم تكن هناك أحقاب محددة للتقويم، بل يحق لكل طالب أن يقول لمعلمه في أي مادة قومني، فقد أتقنت.. فيقومه ويتقدم إلى مستوى في المادة أعلى، وقد يتخرج طلاب في أي يوم من أيام السنة، واستمرت المدرسة على ما هي عليه ونضجت الفكرة لتسهل إدارتها وتركها وترك الوزارة سعد الحصين.

وقد درست من قبل بعض الباحثين التربويين، ومن أميزهم الدكتور حمد البعادي الذي تابعها ونظر لها، وحاول أن يجد لها خانة في المعروف من الفكر التربوي، إلا أن المدرسة كانت غريبة على إدارة التعليم، ومجهولة في الوزارة، وبقيت على حالها لأكثر من عشرين عاماً، فلا الفكرة نضجت وعممت ولم يحكم بفشلها فنتهي، وعندما زارها معالي الوزير الدكتور محمد الرشيد شكل مجلساً لتطويرها بقيادة مدير عام التعليم في منطقة الرياض الدكتور عبد الله المعيلي وعضوية الدكتور حمود البدر أمين عام مجلس الشورى في ذلك الوقت والدكتور حمد البعادي وبعض منسوبي الوزارة والمدرسة وكنت منهم... خلال المناقشات برزت مشكلة خريجي المدرسة الذين يتخرجون في منتصف العام ولا يمكن قبولهم في المدارس الثانوية، واقترح مد المدرسة ليكون فيها قسم ثانوي يتبع النظام الفصلي وليس السنوي فاقترحت على مجلس تطوير المدرسة تحويلاً لنظام

الوحدات ليصبح فصلياً، مع الاحتفاظ بأهم خصائصه وهي فك الارتباط الأفقي بين المواد وجعل معظم المقررات من خمس حصص.

وبعد صراع قوي في أروقة الإدارة العامة للتعليم في منطقة الرياض والإدارة العامة للمناهج في الوزارة تم إقرار المرحلة الثانوية لمدرسة الفهد على نظام الساعات بجهد استثنائي بذله أعضاء المجلس وبالأخص الدكتور المعيلي، واقتصر التدريس على القسم العلمي، وبدأ القبول في القسم العلمي، وسأعود للتعليم الثانوي بعد غلق ملف مدرسة الفهد، فقد قام المجلس بإصرار من الدكتور حمود البدر والتزام وإبداع من الدكتور حمد البعادي بعمل دراسات حول المدرسة، ومحاولة تقنين ممارساتها، ووضعها في خانة مناسبة في المعروف من الفكر التربوي، وقيل: إنها أقرب إلى التعليم غير المتدرج، واستمرت المحاولات ولا تزال تراوح مكانها حتى كتابة هذه السطور.

نعود للتعليم الثانوي فبعد دمج الرئاسة العامة لتعليم البنات مع وزارة المعارف شكل الوزير مجلساً للتطوير التربوي برئاسة نائب الوزير لتعليم البنات وعضوية عدد كبير من رجال الوزارة ونسائها وأساتذة الجامعات، وكان من مهام هذا المجلس تقديم أفكار لتطوير التعليم الابتدائي والمتوسط، وكذلك التعليم الثانوي، فقدمت خطة للتعليم الابتدائي والمتوسط تمت الموافقة عليها، ورفعت للجنة التربية التي يرأسها -آنذاك- سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز -رحمه الله-، وأظنها أجزت، لكني لا ألمس لها أثراً في الميدان، أما ما يخص التعليم الثانوي فقد دار نقاش حامي الوطيس حتى تم التوصل للخطوط العريضة للتطوير، وكان نظام التعليم الثانوي المرن كما صرت أسميه هو الهيكل المقبول من الجميع بمعظم محدداته، أما فيما يخص المحتوى فقد شكلت لجنة فرعية من المجلس تولت إكمال صياغته، وتوزيع الساعات على المحتويات والتخصصات المختلفة، ولم يبعد كثيراً عما كان مطبقاً في مدرسة الفهد القسم الثانوي. أجز هذا التصور ورفع للجنة التربية التي أشارت بتجربته في عدد محدود من المدارس، وتقويمه، ومن ثم النظر في تعميمه، ولا يزال تحت التجربة، ويجري التوسع في التعليم الأهلي أما في المدارس الحكومية فتنتظر دراسة التقويم ثم إذن لجنة التربية.

بعد مضي عامين على تطبيق نظام المقررات في مدرسة الفهد تم تبني نسخة الوزارة، وصارت ثانوية مجمع الفهد إحدى ثانويات ما صار يعرف رسمياً (بنظام المقررات).

في ختام مشواري المشترك مع معالي الدكتور محمد الرشيد كلفني بأمانة اللجنة العامة لسياسة التعليم خلفاً للمرحوم الدكتور إبراهيم الدريس، وقد انتهى عمل الدكتور محمد الرشيد بعد ذلك التكليف بقليل، وكانت اللجنة العليا لسياسة التعليم قد ألغيت هي ومجلس التعليم، واستعوض عنها بالمجلس الأعلى للتعليم، لكن صعوبات إدارية اضطرت وزارة التعليم العالي لطلب تمديد عمل مجلس التعليم العالي لما له من مساس بالعمل الروتيني للجامعات، مما استدعى تأجيل تفعيل المجلس الأعلى للتعليم وتمديد عمل مجلس التعليم العالي، ومن ثم اللجنة العليا لسياسة التعليم حتى تحل بعض العقد القانونية، وعندما استلمت العمل في أمانة اللجنة العليا لسياسة التعليم كانت أعمال اللجنة، ومن ثم الأمانة، في انحسار. ومع غياب المشغل المتوازي المسارات (أبي أحمد) اقتصر عملها على ما يخص اللجنة وكان أقل من القليل.

هذا ما استطعت تجميعه من ذاكرة بدأت تتحرق ولا تساعد العيون على مراجعة الوثائق، إذ إن بصري اضمحل في الآونة الأخيرة دون سبب معروف.. لكن العمل مع الدكتور محمد الرشيد ليس من الأمور التي يسهل نسيانها، فكل أحداثها تمثل معالم بارزة في شريط الذكريات، تتميز بلون مختلف، وحجم مختلف، وعمق مختلف، وجميع من عمل مع الدكتور محمد يشعر أن له خصوصية تميزه عن سواه، فأبو أحمد لديه من اللطف وطيب المعشر ما يسع جميع من يحتك به.

